

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2013 بتراجع الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي الناجم عن استمرار ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الابرز لعدد من دول المنطقة. كما تأثرت تلك الموازين سلباً بتراجع مستويات الانتاج من النفط في عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية له. وكان لتواصل تأثر دول التحولات السياسية بالظروف غير المواتية التي تمر بها وتأثيرها على الدول العربية المحيطة، الاثر الاكبر في استمرار تراجع المصادر الرئيسية للإيرادات في موازين تلك الدول وخاصة السياحة والاستثمار الاجنبي المباشر، الامر الذي ادى الى تعرض الاحتياطيات الخارجية لتلك الدول الى ضغوط شديدة خلال العام. وقد خفف من حدة هذه الضغوط حصول عدد من هذه الدول على تسهيلات لتعزيز السيولة من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والائتمان بها، وحصول بعض الدول العربية على مساعدات من دول عربية أخرى تم إيداع بعضها كودائع لدى البنوك المركزية بما خفف من حدة الضغوط على مستوى الاحتياطيات الخارجية لتلك البلدان. هذا، وقد نتج عن هذه التطورات المذكورة ان أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية ليصل الى مستوى 108.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 179 مليار دولار خلال عام 2012.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة 12.4 في المائة في عام 2013 ليبلغ حوالي 203.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى وصله هذه المديونية. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد ارتفعت بنسبة 5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار.

وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 20.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2013 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية. ومن جانب آخر، فقد ازدادت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 3.8 في المائة في عام 2012 إلى 5.9 في المائة عام 2013.

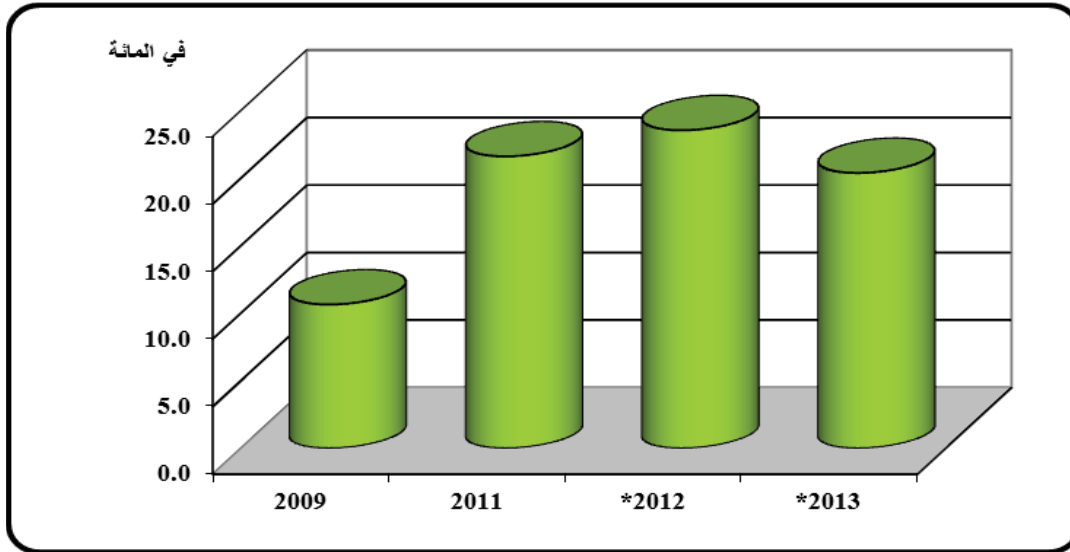
أما فيما يتعلق بتطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال العام وبخاصة على ضوء المكاسب التي حققها اليورو مقابل الدولار نتيجة عدد من العوامل التي عززت من قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار عام 2013 رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. فبالنسبة للعملات العربية المُثبتت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل تراجع قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو بما يعكس الدعم الذي شهده اليورو في أسواق الصرف العالمية. أما فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف فقد شهدت تراجعاً مقابل كل من الدولار واليورو لعوامل ترتبط بأداء الاقتصادات الكلية وتطورات أسواق الصرف في هذه البلدان.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

شهدت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 تراجعاً في مستوى الفائض بالميزان التجاري وذلك لأول مرة منذ أربعة اعوام، ظلت فيها هذه الدول تحقق مستويات قياسية في ذلك الفائض. فقد انخفض فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 10.1 في المائة ليستقر عند مستوى 557.4 مليار دولار مقارنة مع مستوى بلغ حوالي 620.1 مليار دولار خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة للانخفاض المسجل في الفائض التجاري لمجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وتراجع العجز المسجل في كل من مجموعتي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، والدول العربية الاخرى. هذا، وقد انخفضت حصيلة الصادرات السلعية العربية الاجمالية بصورة ضئيلة بلغت نسبتها حوالي 0.9 في المائة لتصل الى مستوى 1,368.9 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى بلغ 1,380.8 مليار دولار خلال العام المقابل، نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الانتاج من النفط في بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط. كما ارتفعت الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 6.7 في المائة لتصل إلى حوالي 811.6 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى بلغ حوالي 760.7 مليار دولار خلال عام 2012. وفيما يتعلق بنسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت لتبلغ 20.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع 23.5 في المائة في عام 2012، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2009-2013)

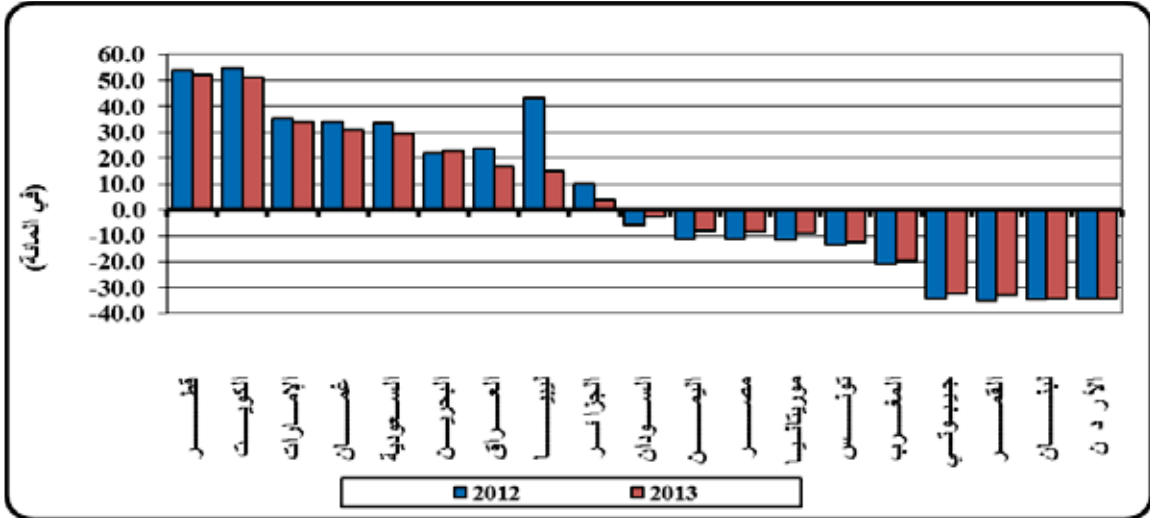


*بيانات أولية
المصدر: الملحق (1/9) "أ" و(2/9).

وبالنسبة لتطور أرصدة الميزان التجاري على مستوى الدول العربية، فقد تراجع الفائض المسجل في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾ بمعدل 9.9 في المائة ليصل الى 639.5 مليار دولار في عام 2013 مقارنة مع 709.7 مليار دولار في عام 2012. وقد جاء ذلك نتيجة لتراجع قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 1.3 في المائة لتصل إلى نحو 1,274.1 مليار دولار لانخفاض الاسعار العالمية للنفط، وتراجع مستويات الإنتاج من النفط في بعض هذه الدول بسبب اعمال الصيانة في بعض الحقول أو توقف الإنتاج الناجم عن استمرار الاضطرابات السياسية والامنية. بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط بنسبة 9.2 في المائة لتبلغ حوالي 634.7 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع 581.3 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك بسبب تعزيز مستويات الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وزيادة مستويات الدخل في تلك الدول. هذا، وقد سجلت ثمان دول بالمجموعة وهي الامارات والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا انخفاضاً في فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 مقارنة بالعام السابق بنسب تراوحت بين 4.1 في المائة و52.1 في المائة. بينما سجلت تلك النسبة ارتفاعاً في البحرين لتصل الى 23.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013 ، الشكل (2).

(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا.

الشكل (2): نسب رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
للدول العربية (2012-2013)



المصدر: الملحق (2/9).

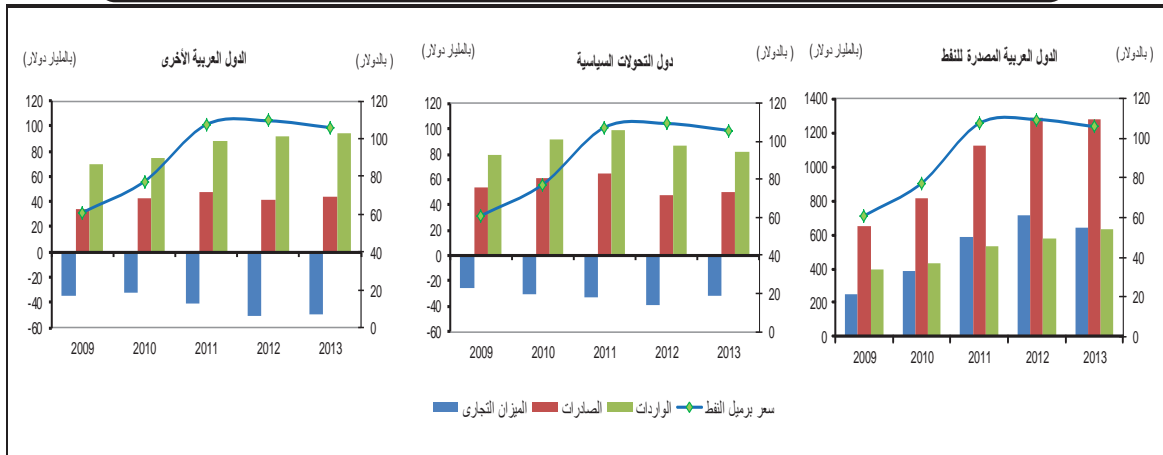
وعلى صعيد مجموعة الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية⁽²⁾، فقد تراجع عجز الميزان التجاري بصورة ملحوظة خلال عام 2013 في تلك المجموعة من الدول بنسبة 17.4 في المائة ليبلغ نحو 32.2 مليار دولار مقابل عجز بلغ 39 مليار دولار خلال عام 2012. وذلك كمحصلة للارتفاع في الصادرات السلعية الذي بلغ معدله 4.8 في المائة لتصل الى 50.3 مليار دولار في عام 2013 مقارنة مع 48 مليار دولار مسجل خلال عام 2012. وفي جانب الواردات فقد انخفضت قيمتها بنسبة بلغت حوالي 5.2 في المائة لتصل الى حوالي 82.5 مليار دولار مقابل نحو 87 مليار دولار محققة خلال عام 2012. الامر الذي يدل على تواصل تأثير الاداء الاقتصادي في هذه المجموعة من الدول بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها منذ ثلاث سنوات مما أدى الى عدم عودة قيمة كل من الصادرات والواردات الى مستوياتهما قبل تداعي الاحداث في تلك الدول.

ففي تونس، فقد ظلت قيمة الصادرات عند نفس المستوى المحقق خلال عام 2012 تقريبا لتسجل حوالي 17 مليار دولار خلال عام 2013، في حين تراجعت الواردات بصورة ضئيلة لتسجل 23 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 23.1 مليار دولار خلال العام المقابل. وتعكس هذه التطورات مدى تأثير أداء الميزان السلعي في تونس بالتطورات الداخلية التي تشهدها البلاد بالإضافة إلى استمرار ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو وانخفاض مستويات الطلب الخارجي حيث مثل العجز التجاري حوالي 12.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2013. وفي مصر، فقد أدى ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات الى تراجع العجز في الميزان التجاري ليصل الى نحو 8.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. كما سجلت اليمن تراجعاً في مستوى العجز المسجل خلال عام 2012 ليتمثل حوالي 8.1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2013.

(2) تتضمن كل من تونس وسورية (لا تتوفر لها بيانات) ومصر واليمن.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى⁽³⁾، فقد انكمش العجز في الميزان التجاري لهذه الدول مجتمعة بصورة طفيفة بلغت حوالي 1.2 في المائة ليصل إلى حوالي 49.9 مليار دولار وذلك مع تواصل تأثير كل من الظروف السياسية التي تعاني منها المنطقة وضعف الاداء الاقتصادي في منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لبعض دول المجموعة، فقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع محدود في كل من الصادرات والواردات الخاصة بهذه الدول. ويعزى جانب كبير من هذا التراجع إلى الانخفاض المسجل في عجز الميزان التجاري بالسودان والذي انخفض بنحو 59.5 في المائة ليصل إلى 1.6 مليار دولار خلال عام 2013 مقابل عجز بلغ 4.1 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. وجاء ذلك محصلة للارتفاع الملحوظ في الصادرات السودانية وخاصة النفطية منها لتبلغ حوالي 7.1 مليار دولار مقارنة مع 4.1 خلال عام 2012، وارتفاع الواردات بنسبة 7.5 في المائة لتسجل حوالي 8.7 مليار دولار خلال عام 2013. في حين سجلت بقية دول المجموعة مستويات من العجز التجاري متقاربة مع تلك المحققة خلال عام 2012، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2009-2013)



المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9) "أ".

موازن الخدمات والدخل والتحويلات

شهد ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 ارتفاعاً في العجز بلغت نسبته حوالي 12.6 في المائة ليبلغ نحو 179.9 مليار دولار مقابل 159.7 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وذلك مع تواصل التأثير السلبي للأحداث التي تشهدها بعض دول المنطقة على المصادر الرئيسية للإيرادات الخدمية وبشكل خاص متحصلات السياحة في تلك الدول التي تشهد هذه التوترات. هذا بالإضافة إلى أثر ارتفاع قيمة الواردات السلعية على بعض بنود المدفوعات الخدمية مثل تكاليف الشحن والنقل والتأمين، الملحق (1/9) "أ".

(3) تتضمن كل من الأردن وجيبوتي والسودان والقمر ولبنان والمغرب وموريتانيا.

وفيما يتعلق بتطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، فقد ارتفع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2013 بمعدل 9.7 في المائة ليصل إلى 182.4 مليار دولار مقابل 166.2 مليار دولار خلال عام 2012. وجاء ذلك بشكل اساسي نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد لتلك الدول وكذا تكاليف الشحن والنقل والتأمين. ونتيجة للظروف التي تمر بها بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة فقد ارتفعت المتحصلات من السياحة في بعض دول المجموعة نتيجة للتطور والاهتمام الذي شهده قطاع السياحة فيها خلال الأونة الاخيرة. هذا وقد سجلت دول المجموعة خلال عام 2013 ارتفاعاً في عجز ميزان الخدمات والدخل باستثناء كل من ليبيا حيث تراجع فيها العجز، والكويت التي تحول فيها الفائض الى عجز. حيث تراوح الارتفاع في عجز ميزان الخدمات والدخل في كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر بين نسبة 0.6 في المائة في الجزائر و20.5 في المائة في العراق. في حين سجلت ليبيا خلال عام 2013 تراجعاً في العجز بنسبة 5.4 في المائة ليصل إلى 7.9 مليار دولار. بينما تحول الفائض المسجل في الكويت خلال عام 2012 والبالغ حوالى 0.4 مليار دولار الى عجز بلغ حوالى 3.6 مليار دولار خلال عام 2013.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي شهدت تحولات سياسية ، فقد استمر تأثر أداء ميزان الخدمات والدخل بالآثار الناجمة عن التحولات السياسية التي شهدتها هذه الدول وتداعياتها المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأمني وذلك للعام الثالث على التوالي. هذا على الرغم من تحسن بعض البنود في مصادر الإيرادات مثل السياحة في تونس إلا انها في مصر مازالت تعاني وبعبءة بما يقرب من 52 في المائة عن تلك المستويات المسجلة خلال عام 2010 قبل تداعى الاحداث. وكمحصلة لتلك التطورات فقد تضاعف العجز في ميزان الخدمات والدخل لتلك المجموعة ليبلغ حوالى 6.4 مليار دولار خلال عام 2013. هذا وقد شهدت جميع دول تلك المجموعة ارتفاعاً في العجز فيما عدا تونس التي تحول فيها الفائض المحقق في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2012 الى عجز بلغ حوالى 0.2 مليار دولار خلال عام 2013 وذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات في كل من بنود النقل والسفر ودخل الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفيما يخص الدول العربية الأخرى، فقد حققت تلك المجموعة من الدول خلال عام 2013 تراجعاً في فائض ميزان الخدمات والدخل بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ حوالى 8.9 مليار دولار مقارنة مع مستوى 9.6 مليار دولار تم تحقيقه خلال العام المقابل. ويعزى ذلك بصفة اساسية لارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل في السودان بنسبة 48.9 في المائة ليصل الى 4.6 مليار دولار بسبب ارتفاع المدفوعات من دخل الاستثمار المباشر بأكثر من ثلاث اضعاف ليبلغ حوالى 2.7 مليار دولار خلال عام 2013. في حين ارتفع الفائض في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي بنسب بلغت حوالى 21.3 في المائة و3 في المائة و2 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق. كما تراجع العجز في موريتانيا بمعدل 3.5 في المائة ليبلغ حوالى مليار دولار. بينما سجل الاردن تراجعاً في الفائض بلغ حوالى 2.9 في المائة ليصل الى نحو 1.4 مليار دولار خلال عام 2013.

وبخصوص التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد ارتفع العجز المسجل في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 بنسبة 32.3 في المائة ليصل الى 64.5 مليار دولار. وقد جاء

ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي حققته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بمقدار 21.5 مليار دولار أي بنسبة 23.4 في المائة ليصل الى 113.2 مليار دولار، والذي قابله ارتفاع إجمالي الفائض في بقية الدول العربية بقيمة بلغت 5.7 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 13.3 في المائة ليصل إلى 48.7 مليار دولار، الملحق (1/9) "ب".

وعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد سجلت جميع دول المجموعة خلال عام 2013 ارتفاعاً في عجز صافي التحويلات الجارية باستثناء الجزائر التي دائماً ما تحقق فائض والعراق والكويت التي انخفض فيها العجز. ويعزى ارتفاع العجز في معظم تلك الدول الى ارتفاع تحويلات العاملين الى الخارج نتيجة لاستمرار هذه الدول في تعزيز مستويات الانفاق الحكومي على عدد من مشروعات البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادي وما صاحبه من جلب للمزيد من العمالة، الأمر الذي أدى الى ارتفاع مستوى التحويلات. فقد استمر تضاعف العجز في ليبيا خلال عام 2013 وللعام الثاني على التوالي ليبلغ حوالي 15.7 مليار دولار وذلك بما يزيد على اربعة امثال العجز المسجل في صافي التحويلات خلال العام السابق. وارتفع أيضاً العجز في كل من البحرين وعمان وقطر والسعودية والإمارات بنسب تراوحت بين 4.4 في المائة و23.9 في المائة. وسجلت كل العراق والكويت تراجعاً في مستوى العجز خلال عام 2013 بنسبة بلغت 60.9 في المائة و3 في المائة على الترتيب. في حين تراجع الفائض في الجزائر بنسبة 23.6 في المائة ليبلغ حوالي 2.4 مليار دولار خلال عام 2013.

وفي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد سجلت جميع دول المجموعة ارتفاعاً في فائض صافي التحويلات، فيما عدا اليمن التي تراجع فيها الفائض. فقد حققت كل من مصر وتونس زيادة في فائض صافي التحويلات بنسب بلغت 21.1 في المائة و4.3 في المائة على الترتيب، كمحصلة لارتفاع كل من صافي التحويلات الحكومية والخاصة (التي تتمثل اساساً في تحويلات العاملين بالخارج). هذا في حين تراجع الفائض المسجل في اليمن بنسبة 32.2 في المائة ليقصر على 3.7 مليار دولار خلال عام 2013.

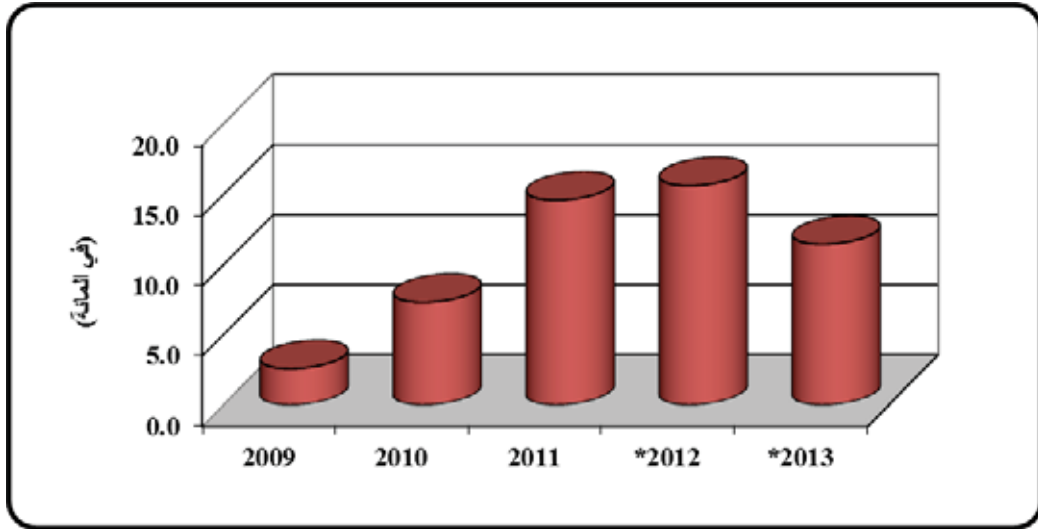
وفي جانب الدول العربية الأخرى، فقد ارتفع الفائض من صافي التحويلات في كل من السودان والاردن والمغرب بنسب بلغت حوالي 96.5 في المائة و53.4 في المائة و17.6 في المائة. وقد جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع كل من التحويلات الواردة للحكومة العامة والتحويلات الخاصة التي تتمثل بشكل كبير في تحويلات العاملين بالخارج. هذا، وقد حققت كل من موريتانيا وجيبوتي انخفاضاً في الفائض بنسب بلغت 54.3 في المائة و14.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2012. بينما ارتفع الفائض في القمر بنحو 13.7 في المائة خلال عام 2013 ليبلغ حوالي 192.9 مليون دولار.

موازن الحسابات الخارجية الجارية

شهد عام 2013 تراجعاً ملحوظاً في فائض الميزان الحساب الجاري للدول العربية وذلك لأول مرة منذ اربع سنوات، إذ انخفض بما نسبته 24 في المائة ليصل الى 313 مليار دولار مقارنة مع مستوى 411.7 مليار دولار محققه خلال العام

المقابل. وذلك نتيجة لتراجع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 10.1 في المائة ليبلغ حوالي 557.4 مليار دولار خلال عام 2013 كمحصلة للأسباب التي سبق ذكرها. كما ارتفع العجز في كل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات الجارية خلال عام 2013. وساهمت هذه التطورات في انخفاض نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 11.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع 15.6 في المائة خلال العام السابق، الملحقان (1/9) "ج" و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2009-2013)



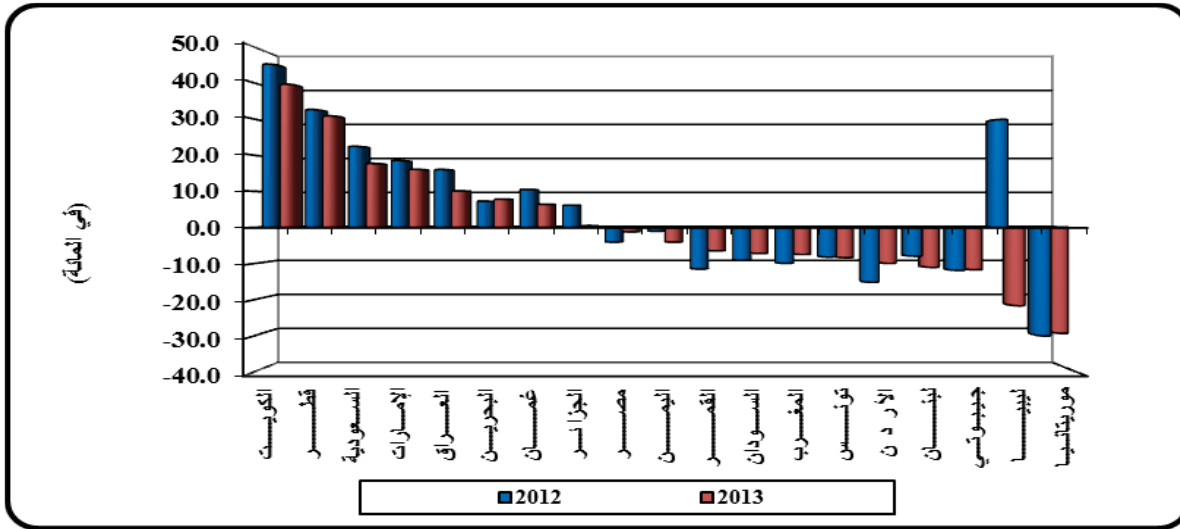
*بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/9).

فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد تراجع الفائض المحقق في الميزان الجاري لهذه المجموعة بنسبة 23.9 في المائة ليصل إلى حوالي 343.9 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع فائض بلغ نحو 451.7 مليار دولار خلال عام 2012. فقد تراجع الفائض الجاري المحقق في السعودية بنسبة 19.5 في المائة ليبلغ حوالي 132.6 مليار دولار، مقارنة مع مستوى 164.8 مليار دولار خلال عام 2012، ليمثل بذلك حوالي 17.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013. كما انخفض الفائض في كل من الإمارات والجزائر والعراق وعمان والكويت خلال عام 2013 ليسجل نسب تتراوح بين 0.3 في المائة و39.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحول الفائض المسجل في ليبيا خلال عام 2012 إلى عجز بلغ حوالي 21.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013. في حين ارتفع الفائض المسجل في كل من البحرين وقطر ليمثل نحو 7.8 في المائة و30.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما على التوالي خلال عام 2013.

وعلى مستوى الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد انخفض العجز المسجل لها كمجموعة خلال عام 2013 بنسبة 40.7 في المائة ليبلغ حوالي 8.7 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 14.7 مليار دولار محقق خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع الفائض في صافي التحويلات الجارية وتراجع العجز المحقق في ميزان السلع والخدمات

والدخل. فقد انخفض العجز في مصر ليمثل 1.2 في المائة خلال عام 2013. بينما ارتفع العجز في كل من اليمن وتونس ليمثل حوالي 4.1 في المائة و8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
للدول العربية (2012-2013)



المصدر: الملحق (3/9).

وعلى صعيد مجموعة الدول العربية الأخرى، فقد تراجع العجز في الميزان الجاري خلال عام 2013 بنسبة 12.5 في المائة ليبلغ نحو 22.2 مليار دولار مقارنة مع عجز بلغ نحو 25.3 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى الفائض المحقق في ميزان صافي التحويلات الجارية، والارتفاع المحدود في عجز ميزان السلع والخدمات والدخل. وقد شهدت كل من موريتانيا وجيبوتي ولبنان خلال عام 2013 ارتفاعاً في عجز الميزان الجاري بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات 29.4 في المائة و11.8 في المائة و11.1 في المائة على الترتيب. في حين تراجع العجز المسجل في كل من الأردن والسودان والقمر والمغرب ليتراوح بين حوالي 6.5 في المائة و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

حققت المعاملات المالية والرأسمالية تراجعاً في صافي التدفق للخارج المحقق خلال عام 2012 بنسبة بلغت 6.3 في المائة ليستقر عند مستوى بلغ حوالي 259.2 مليار دولار خلال عام 2013. وقد جاء ذلك بفضل الفائض المسجل في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية خلال عام 2013، الأمر الذي عزز من صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. وقد شكل صافي التدفقات المالية والرأسمالية باتجاه الخارج في السعودية الجزء الأكبر، حيث

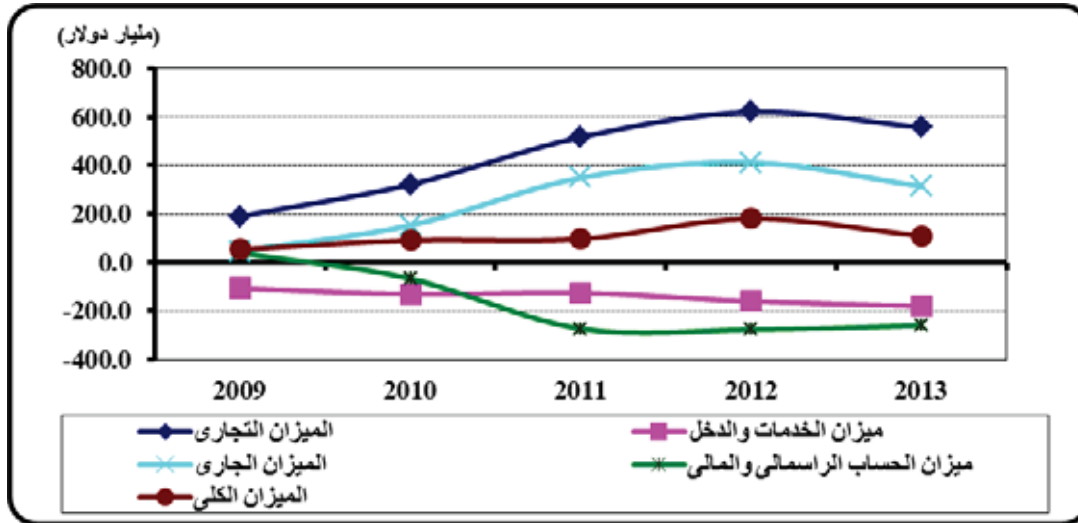
مثلت ما نسبته 49.3 في المائة من إجمالي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية باتجاه الخارج خلال عام 2013. هذا، وقد حققت الدول العربية المصدر الرئيسية للنفط تراجعاً في إجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية بنسبة بلغت 8 في المائة لتصل الى نحو 291.4 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك لزيادة صافي قيمة التدفقات الى الخارج في الجزائر بنسبة 77 في المائة لتبلغ نحو 623 مليون دولار، وفي كل من الامارات والبحرين والسعودية وقطر بنسب تراوحت بين 4.3 في المائة و35.8 في المائة مقارنة بعام 2012. في حين انخفضت تلك التدفقات في الكويت والعراق بنسب بلغت 15.7 في المائة و23.7 في المائة على الترتيب. وفي عمان وليبيا، فقد تحول صافي التدفق للخارج المحقق خلال عام 2012 وقدره 6.1 مليار دولار و9.4 مليار دولار إلى صافي تدفق للداخل بلغ حوالي 7.7 مليار دولار و7.4 مليار دولار في كل منهما على التوالي خلال عام 2013 ، الملحق (1/9) "ج".

وعلى صعيد الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد انخفض صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل خلال عام 2013 بنسبة 22.1 في المائة ليبلغ نحو 11.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 15 مليار دولار خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لتراجع صافي التدفقات للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي لكل من تونس ومصر مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة لانخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر وصافي الاستثمارات الاخرى في كل منهما خلال عام 2013. أما اليمن، فقد تحول فيها صافي التدفق للداخل والمحقق خلال عام 2012 الى صافي تدفق للخارج في الحساب الرأسمالي والمالي بلغ نحو 14 مليون دولار خلال عام 2013 والذي جاء كمحصلة لتراجع صافي التدفقات الواردة للاستثمارات الاخرى وارتفاع صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر.

وبالنسبة للدول العربية الاخرى، فقد انخفض صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الى الداخل خلال عام 2013 ليبلغ نحو 20.5 مليار دولار مقارنة مع 25.2 مليار دولار محققة خلال العام المقابل. وذلك كمحصلة لتراجع صافي التدفقات الداخلة للحساب الرأسمالي والمالي في كل من الاردن والمغرب وموريتانيا والقمر بمعدلات تراوحت بين 17.2 في المائة و48.2 في المائة خلال عام 2013. أما السودان، فقد ارتفعت بها تلك التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة 6.9 في المائة لتبلغ نحو 4 مليار دولار خلال عام 2013 كنتيجة أساسية لزيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ارتفعت تلك التدفقات الواردة في جيبوتي لتسجل حوالي 341.7 مليون دولار، بينما استقرت في لبنان عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق والبالغ 4.3 مليار دولار كتدفقات وارده خلال عام 2013.

وفي ضوء التطورات المذكورة في الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد انخفض الفائض المحقق في الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 179 مليار دولار مسجل خلال عام 2012 ليقصر على 108.1 مليار دولار خلال عام 2013، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في الموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2009-2013)



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطات الخارجية الرسمية

سجلت الاحتياطات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2013 ارتفاعاً بلغت نسبته نحو 9 في المائة لتبلغ حوالى 1,375.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,261.5 مليار دولار محققة خلال العام المقابل. ونتيجة لارتفاع الاحتياطات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة المحققة في الواردات، فقد زادت نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، للدول العربية كمجموعة، لتتحقق مستوى 20.3 شهر خلال عام 2013 مقابل 19.9 شهر مسجلة خلال العام السابق، الملحق (4/9).

وعلى صعيد تطور الاحتياطات الخارجية الرسمية على مستوى الدول العربية، فقد سجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط زيادة في الاحتياطات الخارجية الرسمية لديها بنسبة 9.1 في المائة لتصل الى نحو 1,277.6 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع 1,171.2 مليار دولار محققة خلال عام 2012، وذلك بشكل إجمالي على مستوى تلك المجموعة. وقد جاء ذلك الارتفاع في إجمالي الاحتياطات الخارجية للدول المصدرة للنفط كمحصلة لارتفاع الاحتياطات في قطر والامارات بنسب بلغت 28.3 في المائة و20.1 في المائة لتصل الى مستويات 41.1 مليار دولار و68.6 مليار دولار خلال عام 2013. كما ارتفعت تلك الاحتياطات في كل من السعودية والعراق وعمان والكويت بمستويات تراوحت حول 10.5 في المائة و11.3 في المائة. وحقت كل من ليبيا والجزائر والبحرين مستويات زيادة أقل في الاحتياطات الخارجية الرسمية تراوحت بين 0.7 في المائة في ليبيا و5.3 في المائة في البحرين.

وبالنسبة للدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد ارتفعت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2013 بنسبة طفيفة بلغت 0.9 في المائة لتبلغ حوالي 26.7 مليار دولار مقارنة مع نحو 26.4 مليار دولار محققة خلال العام السابق. فقد سجلت مصر ارتفاعاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2013 بنسبة بلغت حوالي 16 في المائة وذلك بفضل المساعدات والودائع التي تلقتها من بعض دول الجوار لدعم مستويات السيولة وسعر الصرف. بينما تراجعت الاحتياطيات الخارجية خلال عام 2013 في كل من تونس واليمن، بنسب بلغت حوالي 12.5 في المائة و9.3 في المائة في كل منهما على الترتيب.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فقد ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 11 في المائة لتصل إلى مستوى 70.9 مليار دولار خلال عام 2013. ويعزى ذلك لارتفاع الاحتياطيات في كل من الأردن والمغرب بنسب بلغت 78.3 في المائة و12.5 في المائة وذلك بفضل الحصول على تسهيلات احترازية من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والائتمان، وكذا المساعدات والودائع التي تلقتها تلك الدول من بعض دول المنطقة. كما ارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من جيبوتي وموريتانيا لتصل إلى مستويات 419.1 مليون دولار و981.8 مليون دولار في كل منهما على الترتيب. بينما تراجعت في كل من القمر والسودان ولبنان بنسب بلغت 15.2 في المائة و7.8 في المائة و1.2 في المائة على التوالي.

وعلى صعيد نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁴⁾ فقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات خلال عام 2013 في السعودية لتسجل 56.8 شهراً، وفي ليبيا لتبلغ 56.2 شهراً، وفي قطر لتبلغ 15.7 شهراً وفي الكويت لتبلغ 14.9 شهراً، وفي الأردن لتبلغ 7.6 شهراً، وفي جيبوتي لتبلغ 8.5 شهراً. وزادت أيضاً ولكن بمستوى أقل في كل من الإمارات والبحرين ومصر والمغرب وموريتانيا لتحقق مستويات تراوحت بين 3.4 شهراً و5.2 شهراً. هذا وقد تراجعت نسبة التغطية في كل من تونس والجزائر والسودان والعراق وعمان والقمر ولبنان واليمن لتسجل مستويات تراوحت بين 2.7 شهراً لأدنى مستوى تم تسجيله في السودان و42.4 شهراً لنسبة التغطية في الجزائر، الملحق (5/9).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁵⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة⁽⁶⁾ بنسبة 12.4 في المائة في عام 2013، بعد أن سجل ارتفاعاً كذلك في عام 2012 بلغت نسبته 7.5 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 181.1 مليار دولار في نهاية عام 2012 إلى نحو 203.5 مليار دولار في نهاية عام 2013. وتعود الزيادة الكبيرة في هذه المديونية بالدرجة الأولى إلى لجوء العديد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتزايد، وإلى تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول (1).

(4) محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

(5) تكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(6) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام
الخارجي في الدول العربية المقترضة
عامي 2012 و 2013

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2013*	2012	2013*	2012	
844	786	10,189	6,947	الأردن
2,013	2,617	24,865	24,470	تونس
520	844	3,396	3,694	الجزائر
44	43	705	729	جيبوتي
186	268	43,800	42,047	السودان
...	سورية
567	419	3,865	3,538	عمان
5	12	100	251	القمر
4,799	3,791	30,528	24,118	لبنان
3,076	2,994	45,752	38,824	مصر
2,590	2,307	28,801	25,222	المغرب
157	140	4,270	4,047	موريتانيا
388	245	7,246	7,240	اليمن
15,188	14,465	203,519	181,128	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

وقد أثرت مجموعة من التطورات على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2013. فقد استمرت تداعيات التحولات السياسية في بعض الدول العربية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية المقترضة، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المالية العامة فيها. وبقيت معظم الدول المقترضة تُعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل هذا العجز. وتأثرت الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط من بقاء أسعاره العالمية ضمن مستويات مرتفعة وتحمل هذه الدول كلفة كبيرة لدعم أسعار المشتقات النفطية في أسواقها المحلية. وقد تطأ ذلك قيام هذه الدول بالاقتراض الخارجي لتغطية كلفة المستوردات النفطية.

كما تأثرت المديونية الخارجية العربية سلباً بانخفاض حجم المنح الخارجية التي تُغطي جزءاً من العجز في مالية الحكومة في عدة دول عربية مقترضة. وقد شكل استمرار السياسة المالية المتحفظة للدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً دول منطقة اليورو جراء أزمة الديون السيادية، السبب الرئيسي وراء تراجع قدرتها على توفير المساعدات للدول العربية المقترضة.

ومن جهة أخرى فقد تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول المقترضة بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني في نهاية عام 2013 مقارنة بنهاية عام 2012، الأمر الذي أدى انخفاض قيمة المديونية بالين الياباني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وفي المقابل، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني خلال نفس الفترة مما

يعني ارتفاع قيمة المديونية باليورو والجنيه الاسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وبالتالي، فإن هذه التغيرات أثرت على قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة المقيّمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها في عام 2013 بنسب متفاوتة. فقد قفز إجمالي الدين العام الخارجي للأردن بنسبة 46.7 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 10.2 مليار دولار، وازداد في لبنان بنسبة 26.6 في المائة ليبلغ نحو 30.5 مليار دولار، وارتفع في مصر بنسبة 17.8 في المائة ليصل إلى قرابة 45.8 مليار دولار، وارتفع في المغرب بنسبة 14.2 في المائة ليصل إلى نحو 28.8 مليار دولار. وقد لجأت هذه الدول، إلى الاعتماد كذلك على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز المالي، حيث قام كل من مصر والمغرب بالاعتماد بشكل أكبر على المصادر المحلية لتمويل العجز مقارنةً بالاقتراض الخارجي.

كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي لعمان بنسبة 9.2 في المائة ليبلغ حوالي 3,865 مليون دولار في نهاية عام 2013، وازداد في موريتانيا بنسبة 5.5 في المائة إلى 4.3 مليار دولار. وارتفعت مديونية السودان الخارجية، وهي في معظمها غرامات ومتأخرات سداد متراكمة، بنسبة 4.2 في المائة في عام 2013 لتبلغ 43.8 مليار دولار. أما المديونية الخارجية لتونس، فقد نمت بنسبة ضئيلة بلغت 1.6 في المائة لتصل إلى 24.9 مليار دولار حيث اعتمدت تونس على الاقتراض الداخلي الذي ازداد بنسبة 12.8 في المائة في عام 2013. وقد أخذت المديونية الخارجية لليمن نفس المنحى، حيث ارتفعت قليلاً لتبلغ 7.2 مليار دولار في الوقت الذي ازدادت فيه مديونتها الداخلية بنسبة كبيرة بلغت 29.8 في المائة. وفي هذا السياق، تعتبر الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس من الدول التي تتحمل كلفة كبيرة للمستوردات النفطية بما يعمل على زيادة مستويات الدين العام بتلك الدول. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين العام الخارجي لمصر والسودان والمغرب ولبنان وتونس شكل 80.6 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية مجتمعة في عام 2013.

وفي المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في كل من الجزائر وجيبوتي والقمر. فقد واصلت الجزائر اتباع سياسة تخفيض الاعتماد على المديونية العامة الخارجية مستندة إلى الوفرة المالي المتراكم من عوائد صادراتها البترولية، حيث انخفضت هذه المديونية بنسبة 8.1 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 3.4 مليار دولار. كما انخفض الدين العام الخارجي لجيبوتي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 705 مليون دولار في نهاية عام 2013، وتراجع في القمر بنسبة 60.2 في المائة إلى 100 مليون دولار بعد حصولها على إعفاءات للديون الخارجية من خلال مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبيك).

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار. وقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2013، حيث ارتفعت في اليمن بنسبة 58.4 في المائة لتصل إلى 388 مليون دولار، وازدادت في لبنان من حوالي 3.8 مليار دولار في عام 2012 إلى نحو 4.8 مليار دولار في عام 2013، أي بارتفاع بلغت نسبته 26.6 في المائة.

كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في موريتانيا بنسبة 12.4 في المائة إلى 157 مليون دولار، وفي المغرب بنسبة 12.3 في المائة إلى 2.6 مليار دولار، وفي عُمان بنسبة 35.3 في المائة إلى 567 مليون دولار، وفي الأردن بنسبة 7.3 في المائة إلى 844 مليون دولار، وفي جيبوتي بنسبة 4.0 في المائة إلى 45 مليون دولار، وفي مصر بنسبة 2.7 في المائة إلى حوالي 3.1 مليار دولار، الملحق (7/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2013، حيث انخفضت في القمر بنسبة 60.5 في المائة إلى 5 ملايين دولار، وفي الجزائر بنسبة 38.4 في المائة إلى 520 مليون دولار، وفي السودان بنسبة 30.4 في المائة إلى 186 مليون دولار، وفي تونس بنسبة 23.1 في المائة إلى حوالي 2 مليار دولار. وقد مثَّلت خدمة الدين العام الخارجي للبنان ومصر والمغرب وتونس مجتمعة حوالي 77.8 في المائة من إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2013.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ففيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 20.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2013. ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الكبير في حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة الذي بلغ 12.4 في المائة في عام 2013 مقارنة بالنمو المسجل في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول الذي اقتصر على 5.5 في المائة في العام ذاته. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعمان ومصر والقمر واليمن دون المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث بلغت أقل من 22.3 في المائة في عام 2013. أما في كل من موريتانيا والسودان ولبنان وتونس وجيبوتي والأردن والمغرب، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، إذ تراوحت بين 102.5 في المائة في موريتانيا وحوالي 27.3 في المائة في المغرب، الملحق (8/9) والجدول (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي 2012 و 2013

(نسبة مئوية)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
*2013	2012	*2013	2012	
5.9	5.5	30.3	22.4	الأردن
8.9	11.7	52.8	54.1	تونس
0.7	0.8	1.5	1.8	الجزائر
8.9	8.8	48.4	53.9	جيبوتي
6.0	7.0	70.7	61.7	السودان
...	سورية
0.5	0.4	4.9	4.6	عمان
4.1	10.9	17.0	44.0	القمر
17.5	14.8	67.7	56.4	لبنان
7.1	6.6	16.9	14.8	مصر
5.1	4.7	27.3	26.2	المغرب
5.6	5.3	102.5	103.4	موريتانيا
3.5	2.7	20.2	22.6	اليمن
5.9	3.8	22.3	20.9	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 1.8 في المائة في عام 2012 إلى 1.5 في المائة في عام 2013، محققة النسبة الأقل بين الدول العربية المقترضة. وتراجعت هذه النسبة في القمر من 44 في المائة إلى 17 في المائة، وفي اليمن من 22.6 في المائة إلى 20.2 في المائة، وفي جيبوتي من 53.9 في المائة إلى 48.4 في المائة، وفي تونس من 54.1 في المائة إلى 52.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد بقيت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا مرتفعة للغاية على الرغم من انخفاضها من 103.4 في المائة في عام 2012 إلى 102.5 في المائة في عام 2013.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 في بقية الدول العربية المقترضة، والتي جاء في بعضها نتيجة النمو الكبير في حجم المديونية الخارجية أو للظروف السياسية الصعبة التي انعكست سلباً على وتيرة النشاط الاقتصادي. فقد ازدادت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 61.7 في المائة في عام 2012 إلى 70.7 في المائة في عام 2013، وفي لبنان من 56.4 في المائة إلى 67.7 في المائة، وفي الأردن من 22.4 في المائة إلى 30.3 في المائة. كما ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من 26.2 في المائة في عام 2012 إلى 27.3 في المائة في عام 2013، وفي مصر من 14.8 في المائة إلى 16.9 في المائة، وفي عُمان من 4.6 في المائة إلى 4.9 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة من 3.8 في المائة في عام 2012 إلى 5.9 في المائة في عام 2013. فقد ازدادت هذه النسبة في اليمن من 2.7 في المائة في عام 2012 إلى 3.5 في المائة في عام 2013، وارتفعت في المغرب من 4.7 في المائة إلى 5.1 في المائة، وفي موريتانيا من 5.3 في المائة إلى 5.6 في المائة، وفي الأردن من 5.5 في المائة إلى 5.9 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما ارتفعت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر من 6.6 في المائة في عام 2012 إلى 7.1 في المائة في عام 2013، وفي جيبوتي من 8.8 في المائة إلى 8.9 في المائة، وفي عُمان من 0.4 في المائة إلى 0.5 في المائة خلال نفس الفترة. ويحمل لبنان العبء الأكبر بين الدول العربية المقترضة في خدمة الدين العام الخارجي، حيث ارتفعت نسبته إلى صادراته السلعية والخدمية من 14.8 في المائة في عام 2012 إلى 17.5 في المائة في عام 2013. الملحق (9/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في بقية الدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2013. فقد تراجع عبء خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من الجزائر والمغرب والقمر والسودان وتونس، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر من 0.8 في المائة في عام 2012 إلى 0.7 في المائة في عام 2013. وتراجعت هذه النسبة في القمر من 10.9 في المائة في عام 2012 إلى 4.1 في المائة في عام 2013، وفي السودان من 7 في المائة إلى 6 في المائة، وفي تونس من 11.7 في المائة إلى 8.9 في المائة خلال نفس الفترة.

تطورات أسعار الصرف العربية

انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال العام وبخاصة على ضوء المكاسب التي حققها اليورو مقابل الدولار نتيجة عدد من العوامل التي عززت من قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار خلال عام 2013 رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. فبالنسبة للعملات العربية المثبتة أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار وخاصة فيما يتعلق بالبنك المركزي العراقي والذي واصل تدخله بشكل مكثف خلال العام للحفاظ على قيمة الدينار العراقي والذي واصل تراجعته مقابل الدولار في الأسواق غير الرسمية للعام الثاني على التوالي، حيث استهدفت تدخلات البنك تقليل الفارق بين السعر الرسمي والسعر في الأسواق الموازية.

في المقابل تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو بما يعكس الدعم القوي الذي شهده اليورو في أسواق الصرف العالمية، حيث انخفضت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 2.97 في المائة إلى 3.03 في المائة، فيما تراجعت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 4.83 في المائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي واللييرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 3.02 و3.33 في المائة على التوالي.

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجلت قيمة العملة الليبية تراجعاً مقابل الدولار واليورو بنسبة 1.35 في المائة و3.58 في المائة على التوالي، حيث دعم التحسن النسبي للأوضاع السياسية في عام 2013 العملة المحلية وخفف من مستويات انخفاضها مقابل العملات الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وفيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد ارتفعت قيمة الدينار المغربي بنسبة 2.76 في المائة مقابل الدولار بما يعكس التحسن المسجل في قيمة اليورو مقابل الدولار، في حين تراجع الدينار المغربي بنسبة طفيفة أمام اليورو لا تتعد 1 في المائة.

وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، فقد سجل الريال اليمني أقل مستوى تراجع مقابل الدولار بنسبة 0.25 في المائة مستفيداً خلال العام من التحسن النسبي في الأوضاع السياسية، فيما تراجعت قيمة الدينار الجزائري والتونسي بنحو 1.45 في المائة و4.06 في المائة مقابل الدولار. وانخفض الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة 6.65 في المائة حيث خففت تدخلات البنك المركزي المصري من خلال آلية العطاءات الدورية لبيع وشراء الدولار الأمريكي، والتي تم من خلالها ضخ كميات دورية من النقد الأجنبي في الأسواق من حدة تراجع قيمة المصري مقابل الدولار أنظر الإطار (1). في المقابل سجل الجنيه السوداني أعلى نسبة تراجع مقابل الدولار على ضوء استمرار معاناة أسواق الصرف الأجنبي من ضغوطات كبيرة في أعقاب انفصال جنوب السودان بما أدى إلى فقدان نحو 75 في المائة من مصادر النقد الأجنبي.

إطار رقم (1)

البنك المركزي المصري يستحدث آلية العطاءات الدورية لبيع وشراء الدولار الأمريكي للحد من الضغوط في سوق الصرف الأجنبي

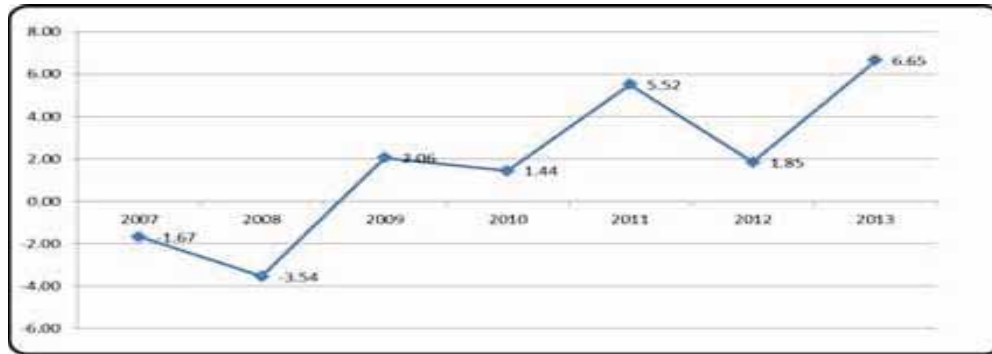
تعرض الجنيه المصري لضغوط حادة بداية من عام 2011 على ضوء ظروف عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد والتي أدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض المتحصلات من النقد الأجنبي وظهور ضغوط واضحة في أسواق الصرف الأجنبي تمثلت في ارتفاع مستويات الفارق بين السعر الرسمي لتداول الدولار مقابل الجنيه في المصارف ومستويات الأسعار المماثلة خارج الجهاز المصرفي. وعلى ضوء ما سبق قام البنك المركزي المصري في مطلع 2013 باستحداث آلية جديدة مكملة لسوق الائترينك الدولار في قيامه بطرح عطاءات دورية لشراء وبيع الدولار الأمريكي تتقدم إليها البنوك بعروضها بهدف تنظيم سوق الصرف الأجنبي وترشيد استخدامات الاحتياطات من النقد الأجنبي والتي بلغت مستويات حرجة تغطي فقط نحو ثلاثة أشهر من الواردات⁽¹⁾.

من جانب آخر، ساهمت الموارد من النقد الأجنبي المتدفقة للبلاد خلال النصف الثاني من العام في صورة ودائع من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تمكين البنك المركزي المصري من إصدار قرارات أخرى تستهدف تدعيم الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ومن بينها قرار البنك المركزي بإعادة تفعيل آلية تحويل رؤوس أموال المستثمرين الأجانب وصناديق الاستثمار الأجنبية مع تطوير هذه الآلية وتوسيع نطاق تغطيتها بحيث تشمل أدون وسندات الخزانة بجانب الأسهم المسجلة بالبورصة المصرية.

(1) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الرابع 2012/2013.

وقد انعكست آلية العطاءات الدورية للنقد الأجنبي على قيمة التعاملات في سوق الائتربنك الدولار، والتي تراجعت بنحو 50 في المائة خلال العام المالي 2013/2012 مع اقبال البنوك على التقدم بعطاءاتها للحصول على النقد الأجنبي من خلال مزادات البنك المركزي لبيع وشراء الدولار الأمريكي، فيما بلغ حجم التعاملات المنفذة من خلال هذه الآلية نحو 3.18 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي 2013/2012. ويشار إلى أن الجنيه المصري قد فقد نحو 14.6 من قيمته مقابل الدولار خلال الفترة (2010-2013)، الشكل رقم (7) نظراً للانخفاض الحاد في متحصلات النقد الأجنبي الناتجة عن تراجع متحصلات قطاع السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، الأمر الذي استلزم تدخلات مباشرة من البنك المركزي خلال هذه الفترة للحيلولة دون المزيد من التدهور في قيمة العملة المحلية.

الشكل (1): تطور معدل التغير* في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار (2007-2013)



*تشير معدلات التغير السالبة (-) إلى ارتفاع قيمة الجنيه مقابل الدولار، فيما تشير معدلات التغير الموجبة (+) إلى تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار.

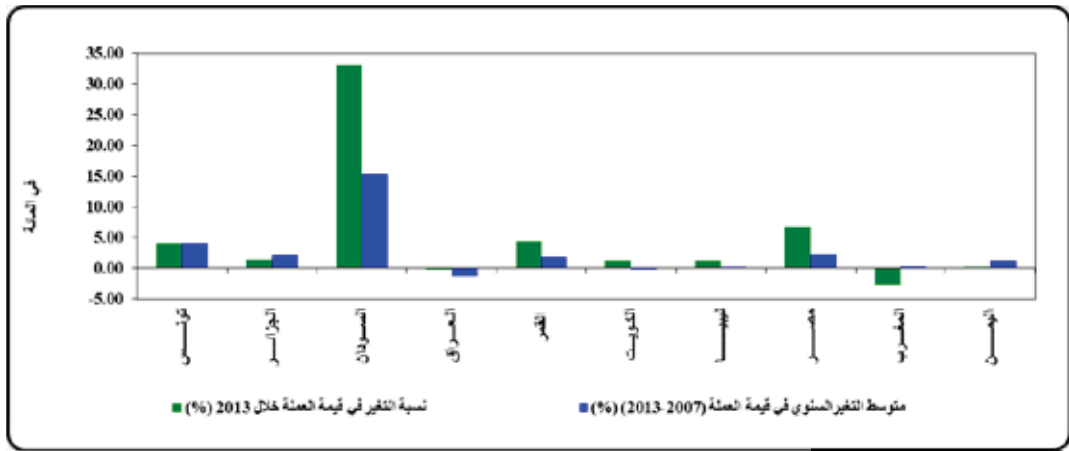
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014

من جانب آخر سجلت أسعار صرف العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف انخفاضاً مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو خلال العام، حيث انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية والريال اليمني والدينار الجزائري والدينار التونسي والجنيه المصري والجنيه السوداني بنسبة 2.34 في المائة و2.92 في المائة و5.44 في المائة و7.57 في المائة و16.68 في المائة و35.6 في المائة مقابل اليورو على التوالي.

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات اثنتي عشر دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2013، سواءً فيما يتعلق بالعملات المثبتة بالدولار أو العملات التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف. ففيما يتعلق بالعملات التي تتبع نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف مقابل الدولار، بلغت نسبة الارتفاع المسجلة في عملات دول مجلس التعاون والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان نحو 0.78 في المائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمثبت مقابل سلة من العملات تراجعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.51 في المائة وارتفعت قيمة الدينار المغربي المثبت مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو بنسبة 3.34 في المائة. أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف، فقد ارتفعت قيمة الريال اليمني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.53 في المائة، في حين تراجعت أسعار صرف عملات باقي الدول التي تتبع نظاماً مرناً للصرف مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسب تراوحت بين 1.56 في المائة لأدنى معدل تراجع مسجل في الجزائر و33.63 في المائة لأعلى معدل تراجع مسجل في السودان.

ومن ناحية الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2007-2013) فقد سجل الدينار العراقي أعلى نسبة ارتفاع مقابل الدولار للعام الثاني على التوالي ولكن بنسبة أقل من تلك المسجلة العام الماضي بنسبة 1.21 في المائة خلال الفترة. كذلك ارتفع الدينار الكويتي مقابل الدولار بنسبة طفيفة بلغت 0.05 في المائة. في المقابل سجلت ثمان عملات عربية تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة، وسجل الجنيه السوداني أكبر نسبة تراجع مقابل الدولار خلال الفترة بلغت 15.37 في المائة. بينما استقرت أسعار صرف عملات العملات المثبتة مقابل الدولار خلال الفترة، الشكل (7).

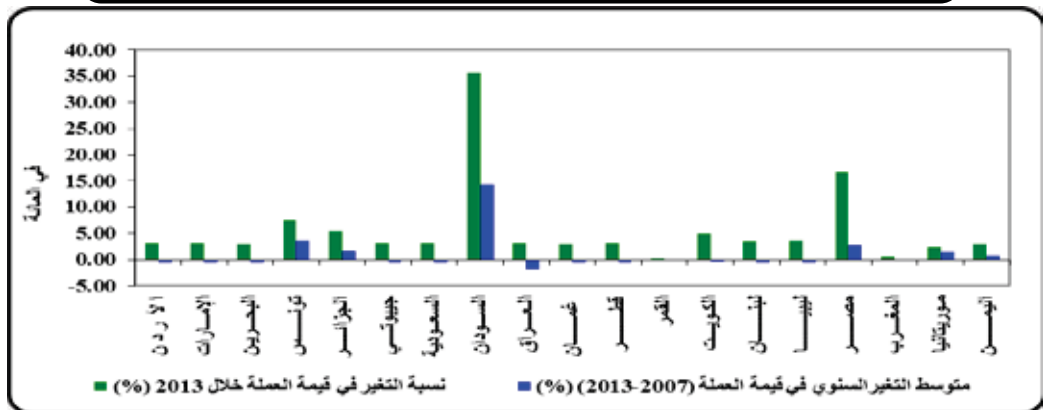
الشكل (7): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2013 ومتوسط الفترة (2007-2013)



المصدر: الملحق (11/9)

وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة (2007-2013) فقد تحسنت قيمة عملات ثلاثة عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.04 في المائة و1.75 في المائة. في المقابل تراجع قيمة ست عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. وجاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نسبته 14.30 في المائة، الشكل (8).

الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2013 ومتوسط الفترة (2007-2013)

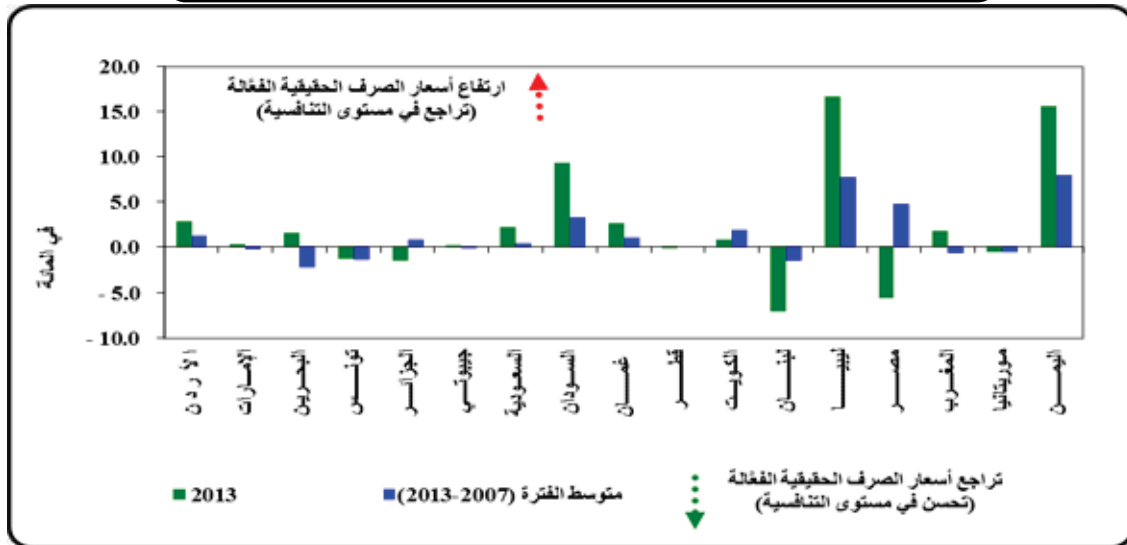


المصدر: الملحق (12/9)

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة Real Effective Exchange Rates، فقد ارتفعت لنحو إحدى عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2013، وهو ما يعزي أما إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى ارتفاع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية أو الأثرين معاً. وقد سجل كل من الدينار الليبي والريال اليمني أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة بنسبة 16.7 في المائة و15.6 في المائة على التوالي. في المقابل تراجعت أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (بما يعكس تحسن مستويات التنافسية) لنحو ست عملات عربية وسجل كل من الليرة اللبنانية والجنيه المصري أعلى نسبة انخفاض بلغت نحو 7 في المائة و5.6 في المائة على التوالي.

أما على مستوى التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة للعملات العربية خلال الفترة (2007-2013) فقد سجلت معظم العملات العربية (عشر عملات) ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (تراجع مستويات التنافسية). وسجل الريال اليمني أعلى ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة بنسبة بلغت 7.9 في المائة. في حين سجلت ست دول عربية تراجعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة خلال الفترة (تحسن مستويات التنافسية)، وتصدرها الدينار البحريني للعام الثالث على التوالي بتحسن في مستوى التنافسية بنسبة 2.3 في المائة، الشكل (9).

الشكل (9): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة لعام 2013 ومتوسط الفترة (2007-2013)



المصدر: الملحق (14/9).